الفصل السادس

الرأسمالية المتوحشة

«صورة من الماضي»

الرأسمالية المتوحشة[1]
«صورة من الماضى»

الرأسمالية المتوحشة فى صورتها الجديدة لا تختلف كثيرا عن جذورها التاريخية .فقد استخدمت الرأسمالية فى صورتها الجديدة "الليبرالية الجديدة" نفس الأساليب التى اتبعتها الرأسمالية فى الماضى ، عندما استعمرت دول العالم القديم (آسيا وأفريقيا) والعالم الجديد (الأمريكتين واستراليا) . وكان الهدف الأساسى هو نهب ثروات هذه الدول لصالح الدول الرأسمالية آنذاك ، وقد تنوعت أساليب هذا النهب ، لكن العجيب أن تُستخدم المدافع ، والبوارج الحربية ، والجيوش الجرارة لفرض "حرية التجارة" على بلد ما ، فهل يمكن أن نتصور ، أن بلداً يقوم بحظر استيراد المخدرات ، نظراً لخطورتها الجسدية والعقلية على المواطنين ، فتقوم الدول المصدرة لتلك المخدرات بمعاقبة هذا البلد ، وتشن عليه حرباً ضروساً لكى يفتح أبوابه لاستيراد تلك السموم تحت شعارات حرية التجارة والسوق ؟!

قد يظن القارئ ، أن تلك أسئلة لا معنى لها على الإطلاق ، لأنها لا تستند على المنطق، ولا يمكن تصور طرحها أصلاً . بيد أن هذا هو بالضبط ما حدث فى حرب الأفيون(1839م-1842م) ضد الصين فى الفترة التى كانت فيها الرأسمالية الأوروبية قد أنهت ثورتها الصناعية الأولى فى أوروبا ، وارتفعت فيها شعارات الليبرالية الاقتصادية :"دعه يعمل . . ودعه يمر " .

[1] رمزى زكى ، الليبرالية المتوحشة ، دار المستقبل العربى ، الطبعة الأولى ، 1993 ، ص ص 306-319.

لقد كانت حرب الأفيون نموذجاً صارخاً للدلالة على الوحشية التى مارسها الأوربيون، وهم يطبقون سياستهم الليبرالية على الصعيد العالمى ، وكان من نتيجتها إجبار الصين بالقوة على فتح أبوابها على الرأسمالية العالمية ، ومن ثم إفقارها ، و تحويلها من بلد كان يتمتع دوماً بميزان تجارى فائض ، ويشتهر بمنسوجاته الحريرية الراقية ، وبالمجوهرات، والخزف الصينى ، والتحف والشاى ، إلى بلد فقير يستورد معظم حاجاته من الخارج ويعانى من عجز ضخم فى معاملاته الخارجية ، ويكابد معظم سكانه من إدمان الأفيون . وحرب الأفيون برهنت ، بشكل بالغ الدلالة ، عن كيف توظف شعارات الليبرالية بالشكل الذى يجعل طرفاً يزداد غنى وقوة ، على حساب طرف آخر يزداد فقراً وضعفاً . هى ذات النتائج التى تمخضت عنها حركة الكشوف الجغرافية الأوروبية بالنسبة لأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، رغم التباعد الزمنى الكبير بين هذين الحدثين ، ففى جميع هذه الحالات كان الخراب والدمار والنهب والإفقار الذى لحق بشعوب هذه المناطق هو المرادف ، أو المعادل لجزء كبير من جبال الربح والثروة التى ارتفعت فى الدول الاستعمارية ،

ولكن . . .

كيف اندلعت حرب الأفيون ؟ ولماذا ؟ وماذا كانت أحداثها الأساسية ونتائجها بالنسبة للصين وللغزاة الأوروبيين المنتصرين ؟ ثم ما هى دلالتها لنا اليوم فى عالم يسوده ما يمكن أن يسمى "بالهوس الليبرالى" وتُجبر فيه دول العالم الثالث ، وبشتى الأساليب ، على أن تتبع اليوم حرية التجارة ؟

حتى نحيط بالقصة من بدايتها،لابد من الإشارة إلى الوضع التاريخى،الذى كانت عليه منطقة آسيا والصين،قبل الاندماج بالقوة،فى النظام الرأسمالى العالمى فى القرن التاسع عشر .

وبادئ ذى بدء يجدر التنويه إلى حقيقة تاريخية هامة ، لا تَلقى عناية كبيرة من الباحثين فى هذا المجال ، وهى :أنه بالرغم من اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ، ووصول الأوروبين إلى آسيا بعد نجاح حركة الكشوف الجغرافية فى القرن الخامس عشر ، إلا أن منطقة آسيا ظلت حتى بداية القرن التاسع عشر بعيدة عن التأثير الاقتصادى ، وغير الاقتصادى للنظام الرأسمالى العالمى ، والحضارة الغربية الأوروبية . فآسيا لم تندمج فى النظام الرأسمالى العالمى ، قبل القرن التاسع عشر ، وإن كان قد حدثت بينها وبين هذا النظام نقاط تماس ، عبر حركة المبادلات التجارية . لكن بالرغم من هذه المبادلات لم تكن آسيا شريكا فاعلاً فى حركة التجارة بين أقاليم العالم المختلفة . فقد كانت هذه المنطقة شبه مكتفية ذاتيا فى

ضوء مستوى التطور الحضارى ، و الاقتصادى والاجتماعى الذى كانت عليه ، خلال الفترة ما بين القرن الخامس عشر ، وبداية القرن التاسع عشر . وكانت التجارة فى المحيط الهندى يغلب عليها طابع العلاقات الآسيوية / الآسيوية . ورغم تعاظم أهمية تجارة التوابل خلال القرن السادس عشر ، والسابع عشر ، والثامن عشر ، إلا أن هذه التجارة كانت ضئيلة بالقياس إلى مجمل التجارة فى المحيط الهندى ، فقد كانت هناك تجارة بحجم أكبر بكثير تتم بين الهند والخليج العربى ، وبين الهند وشرق أفريقيا ، وبين الخليج العربى وسواحل أفريقيا الشرقية ، وبين مالاقا وجزر الهند الشرقية ، وبين الهند ومالاقا ، وبين الصين ومالاقا ... إلخ . وجزء من هذه التجارة (أغلبها من التوابل) هو الذى كان ينساب إلى أوروبا عبر الوسطاء العرب والمسلمين . كان طابع العلاقات التجارية الأوروبية / الآسيوية خلال تلك الفترة يتسم ، تقريباً ، بإنعدام الطلب الآسيوى على السلع الأوروبية ، وبتزايد الطلب الأوروبى على المنتجات الآسيوية (البهارات والأقمشة و القهوة والشاى ...) .

وكان من نتيجة ذلك ، أن دول القارة الأوروبية كانت مضطرة أن تدفع قيمة الشطر الأعظم من وارداتها الآسيوية بالمعادن النفيسة . وبعد انهيار الموجات المنهوبة من الذهب والفضة من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا ، اضطر التجار الأوربيون إلى استخدام ثروات العالم الجديد لتسديد قيمة مشترياتهم المتزايدة من بلاد آسيا . وكان هذا أمراً مزعجاً لدول القارة الأوروبية ، ويتناقض مع الروح الميركانتيلية التى سادت هذه الدول فى تلك الفترة ، وكانت ترى أن الثروة الحقيقية لأى بلد إنما تتجسد فيما يملكه من ذهب وفضة ، وأنه لتعظيم هذه الثروة يجب أن يحقق البلد فائضاً مستمراً فى ميزانه التجارى . وتشير بعض المصادر التاريخية إلى أن المعادن النفيسة كانت (تشكل أكثر من ثلاثة أرباع صادرات شركة جزر الهند الشرقية البريطانية إلى آسيا فى عام 1700م ، كما كانت تشكل نسبة مئوية أكبر بالنسبة لصادرات شركة جزر الهند الشرقية الهولندية). وحتى مع النمو الهائل الذى طرأ على المصنوعات الأوروبية خلال القرن الثامن عشر (وخصوصا فى بريطانيا بعد اختراع النول الميكانيكى) ظلت المنسوجات الأوروبية عاجزة عن منافسة الأقمشة الهندية والمنسوجات الصينية الفاخرة التى كانت تتميز بطول الخبرة ، وبمهارة صناعها لمئات السنين . بل إنه من الثابت تاريخياً ، أن بريطانيا اضطرت لكى تسير ثورتها الصناعية التى حدثت فى صناعة المنسوجات ، بشكل آمن وطبيعى ، أن تتخذ فى نهاية القرن الثامن عشر قراراً، منعت بموجبه دخول

الأقمشة الهندية إلى بريطانيا . وفى تلك المرحلة لم يكن باستطاعة مصانع مانشستر أن تزاحم المنسوجات الهندية حتى فى تلك السوق الصغيرة ، كسوق أفريقيا الاستوائية .

وقبل مجيء فاسكو دى جاما إلى المحيط الهندى (فى الفترة 1497م-1499م) فإن حقائق التاريخ تشير إلى أن الصين استطاعت ، من خلال ما كانت تتمتع به من قوة سكانية كبيرة ، ومن نظام امبراطورى مركزى ، ومن تواصل زمنى مستمر لحضارتها العريقة ، استطاعت أن تكون قوة عظمى فى المحيط الهندى . وكانت سفنها الشهيرة بمصطلح الـ **Junks** تمثل أسطولا بحرياً شديد البأس ، حيث كانت تلك السفن من حيث دقة الصنع ، والتكنولوجيا ، والسرعة ، أفضل بكثير من السفن العربية والإسلامية والأوروبية فى ذلك الوقت . ولهذا لم يكن مصادفة أن استطاع الصينيون أن يقودوا أكبر الحملات البحرية ، وأخطرها تأثيراً فى المحيط الهندى خلال الفترة 1405م- 1433م . وكانت الحملة الأولى تتكون من 62 سفينة من نوع الـ **Junks** وعليها 82ألف رجل ، ووصلت إلى مسافات بعيدة (جاوة وسيلان وكاليكوتا) . أما الحملة الثانية فقد وصلت إلى مسافات أبعد ، إذ رست تلك السفن عند مداخل الخليج العربى ، والبحر الأحمر ووصلت إلى السواحل الشرقية لأفريقيا . ثم توقفت فجأة هذه الحملات بأمر امبراطورى فى عام1433م لأسباب غامضة ، وغير معروفة – على وجه اليقين – حتى الآن . ولم يكن الهدف الرئيسى من تلك الحملات هو الاتجار وجنى الأرباح – وهى فى ذلك تختلف عن هدف الحملات ، التى كانت تقودها الشركات التجارية الكبرى ، التى ظهرت فيما بعد مثل شركة جزر الهند الشرقية البريطانية ، وشركة جزر الهند الشرقية الهولندية ، حيث كان الربح هو الدافع الرئيسى لها – بل كان هدف هذه الحملات هو تأمين الاعتراف بسلطة الامبراطور الصينى . وقد تمكن الصينيون من أن يجعلوا مناطق شاسعة فى آسيا (مثل الهند الصينية وبورما وكوريا ...) تدين بالولاء للأمبراطور الصينى . وكانت السفن الصينية – وهى فى رحلة العودة – تحمل الهدايا والتحف اللازمة لرفاهية البلاط الإمبراطورى أكثر مما تحمل من سلع لتباع فى السوق المحلى . وعلى أية حال ، فإنه منذ مجئ الأوروبين إلى المحيط الهندى – بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح – تطلعت الدول الأوروبية إلى الاتجار مع الصين ، ومحاولة احتوائها ، بعد أن تبين أن بها كم هائل من المنتجات الصناعية والزراعية، التى كثر الطلب عليها فى دول القارة الأوروبية ، مثل :الشاى والمنسوجات الحريرية، والأوانى الخزفية الراقية والمنتجات الخشبية الفنية والمنتجات

الجلدية .. إلى آخره . وكان البرتغاليون هم أول من وصلوا إلى ميناء كانتون بالصين عام 1513م، واستطاعوا فى عام 1557م أن يحصلوا على حق إقامة محطة تجارية فى مدينة ماكاو . وكان البرتغاليون يستوردون السلع الصينية ويدفعون مقابلها سلعاً هندية ، مثل العقاقير والأصباغ وخشب الصندل والقرفة والفلفل . ولم يكن لدى البرتغاليين سلع أوروبية ذات بال يمكن أن تكون محل طلب صينى . ثم جاء الأسبان إلى الصين قادمين من الفيلبين التى احتلوها عام 1571م ، ثم جاء بعدهم الهولنديون فى عام 1622م ، وحاولوا طرد البرتغاليين من ماكاو، ولكنهم فشلوا فى ذلك ، فأبحروا إلى تايوان وأنشئوا قلعة تجارية للاتجار مع الصين واليابان . ومكث الهولنديون فى تايوان من عام 1624م إلى 1662م إلى أن تمكن الامبراطور الصينى تشينج كونج من طردهم . وسعت بريطانيا إلى الصين ، وحاولت إقامة علاقات تجارية ودبلوماسية معها . ففى عام 1685م حصلت شركة جزر الهند الشرقية البريطانية التى كانت تحتكر تجارة بريطانيا فى المحيط الهندى ، على ترخيص بإقامة محطة تجارية فى كانتون تحت إشراف نقابة تجار هونج . وكان الشاى الصينى قد عرف طريقة إلى أذواق البريطانيين وأصبح مشروباً يومياً . ولهذا كان استيراد الشاى الصينى من أهم وأكبر السلع التى استوردتها بريطانيا من الصين . ولم تكن هناك – حتى ذاك الوقت – منتجات بريطانية صناعية يمكن أن تدفع بها بريطانيا ثمن مشترياتها من الشاى ، ولهذا كانت بريطانيا تدفع بالمعادن النفيسة . وفى عام 1793م حاول البريطانيون إقامة علاقات دبلوماسية مع الصين ، فأرسل جورج الثالث ملك بريطانيا رسالة إلى الامبراطور الصينى يطلب فيها إقامة هذه العلاقات . لكن امبراطور الصين رفض ذلك .وجاء فى رده : " لا أضع نصب عينى إلا هدفاً واحداً ، ألا وهو الحفاظ على السيادة التامة ، وأداء الواجبات تجاه بلدى . إن الأشياء الغربية لا تروق لناظرى . . وكما بإمكان سفيركم أن يرى بأم عينه ، فإننا نملك الأشياء كافة . وإننى لا أعير ثمة اهتماماً للأشياء الغربية أو البدع الفنية ، كما أنه ليست بى حاجة لمصنعات بلادكم" . وهو رد ينم عما كان الصينيون يتمتعون به من اكتفاء ذاتى وتعالٍ على المنتجات الأوروبية.

وهكذا تمكن الصينيون من المحافظة على سيادة بلادهم طيلة ثلاثة قرون بعد مجىء الأوروبيين إلى المحيط الهندى . وفى ضوء سعيهم للمحافظة على هذه السيادة . فقد حصروا علاقاتهم التجارية الخارجية فى عدد محدود من الموانئ الصينية حتى يسهل مراقبتها وإحكام السيطرة عليها ، وعلى ما يأتى أو يخرج منها من بضائع .

فى ضوء ذلك - وبالرغم من نمو العلاقات الاقتصادية مع الدول الأوروبية - فإن الصين استطاعت أن يكون ميزانها التجارى فى حالة فائض مستمر (زيادة الصادرات على الواردات) ، وأن يتدفق لها باستمرار كميات ضخمة من المعادن النفيسة . وإذا نظرنا - على سبيل المثال - إلى حالة التجارة مع بريطانيا ، فسنجد أنه خلال الفترة 1781م -1793م بلغت قيمة جميع السلع البريطانية التى استوردتها الصين من بريطانيا تعادل 16.9 مليون دولار فضى . وهذا يمثل فقط سُدس قيمة الشاى الذى صدرته الصين إلى بريطانيا . وتشير بعض المصادر الصينية إلى أنه فى بداية القرن التاسع عشر أخذ يتدفق إلى الصين عبر قوانجتشوا نحو 1-4 مليون ليانج من الفضة كل سنة . فكانت السفن الأجنبية القادمة إلى مقاطعة قوا نغدونج من أجل التجارة ، تضطر إلى جلب دولارات فضية أكثر مما تجلب معها من البضائع .

لكن الأمور تنقلب رأساً على عقب فى أواخر القرن الثامن عشر ، حينما تبدلت موازين القوى بين منطقة آسيا من ناحية ، ودول القارة الأوروبية من ناحية أخرى . فمنذ ذلك التاريخ تكون أوروبا قد أنهت المرحلة الميركانتيلية (مرحلة الرأسمالية التجارية) وتسارعت فيها خطى الثورة الصناعية . وهى الثورة التى استطاعت من خلال هدمها لبنيان الاقتصاد الاقطاعى ، وتغيير قوى الإنتاج أن تغرق السوق بالسلع الصناعية الرخيصة . وكانت بريطانيا - كما هو معلوم - هى أسبق دول القارة الأوروبية إلى هذه الثورة .

وبعد أفول شمس الهيمنة البرتغالية فى المحيط الهندى ، استطاعت بريطانيا أن تفرض سيطرتها على شبه القارة الهندية عام 1818م من خلال النشاط الأخطبوطى لشركة الهند الشرقية البريطانية . فقد كانت بريطانيا بحاجة مستمرة إلى أسواق متنامية لتصريف فائض إنتاجها (حدث أول إفراط انتاج فى بريطانيا عام 1825م) كما كانت فى احتياج لتأمين تدفق المواد الخام والسلع الغذائية لضمان ديمومة تراكم رأس المال . ومنذ أن احتلت بريطانيا الهند، تحولت الأخيرة إلى سوق لتصريف البضائع البريطانية ، فانهارت الحرف والصناعات الهندية، وأجبرت الهند على التحول لزراعة القطن ، والجوت ، والنيلة ، وبذور الزيوت لتشحن إلى بريطانيا . ونظراً للأهمية البالغة للهند بالنسبة للاقتصاد البريطانى فقد اعتبرت (لؤلؤة التاج البريطانى) .

واستمرت بريطانيا فى استيراد الشاى والحرير الخام والعقاقير من الصين بكميات كبيرة ، وبخاصة الشاى . لكن المشكلة التى واجهت بريطانيا ، هى أن السوق الصينى مازال

مغلقاً أمام البضائع البريطانية . ولهذا كان الميزان التجارى لعلاقة الصين مع بريطانيا يحقق فائضاً لصالح الأولى ، الأمر الذى استدعى استمرار تدفق المعادن النفيسة من بريطانيا إلى الصين . وهو أمر كان مزعجاً للحكومة البريطانية . ولذلك ظل فتح سوق الصين هدفاً عزيزاً لدى بريطانيا . على أنه تجدر الإشارة ، إلى أن ضيق السوق الصينى ، أمام المنتجات البريطانية ، لم يكن راجعاً إلى سياسة تعسفية اتبعتها الحكومة الصينية فى مواجهة الرأسمالية البريطانية ، بل كان ذلك راجعاً ، فى المحل الأول ، إلى طبيعة الاقتصاد الصينى ، وخصائصه آنذاك . فقد غلب على هذا الاقتصاد طابع الإقطاع الشرقى الذى يعتمد على الاقتصاد الطبيعى والإنتاج من أجل الاستهلاك ، واستيلاء ملاك الأراضى ورجال البلاط والإدارة على الفائض الزراعى واستغلال الفلاحين أبشع استغلال . كما اتسم هذا الاقتصاد بضعف العلاقات النقدية / السلعية ، فمعظم حاجات الفلاحين (غذاؤهم وملابسهم ...) كانت تنتج داخل إطار الأسرة . ولم يكن لدى الفلاحين دخول نقدية تمكنهم من شراء البضائع المصنعة المستوردة من الخارج . وكانوا من أجل دفع إيجارات الأراضى الباهظة ، والضرائب المتنوعة الفاحشة يضطرون إلى بيع منتجاتهم الجانبية على نحو دورى . لذلك كان من الصعب على الرأسماليين البريطانيين أن يُغرقوا السوق الصينى ببضائعهم الصناعية .

ومع ذلك لم تيأس بريطانيا من فتح سوق الصين ، ومن تغيير حالة الميزان التجارى غير الملائم مع الصين . واكتشفت أن أفضل وسيلة لذلك هى مادة الأفيون ، وذلك من خلال خلق سوق رائجة لها داخل السوق الصينية . وكان الأفيون الذى تنتجه الهند يستهلك بكميات محدودة داخل الصين من قبل كبار ملاك الأراضى والطبقة الأرستقراطية ، ورجال البلاط ، والتجار الأغنياء ، ورجال الإدارة الحكومية . لكن الحكومة الصينية كانت تسمح باستيراده ، أساساً بإعتباره عقاراً طبياً . وقد تبنت بريطانيا سياسة إغراق الصين بالأفيون ابتداءً من عام 1733م حيث كانت شركة الهند الشرقية البريطانية ، تقوم بتهريب الأفيون من الهند إلى الصين ، عن طريق تفريغ شحناته بالقرب من المياه الإقليمية للصين ، ثم يقوم المهربون بنقله ، وبيعه بالداخل . ثم قامت الحكومة البريطانية فى عام 1797م بمنح هذه الشركة حق احتكار تصنيع وتجارة هذه المادة ، وقصرها عليها فقط . وأجبرت الشركة الهنود على زراعة الخشخاش (النبات الذى يستخلص منه الأفيون) ، كما قامت ببناء مصنع لها فى مدينة كاليكوت لتنقية ، وتصنيع هذه المادة . وأصبحت الشركة تبيع الأفيون بالمزاد العلنى للتجار الذين يتولون بعد ذلك تهريبه للصين !!

وبدأت أنهار ضخمة من الأفيون تتدفق على الصين !!

يكفى أن نعلم ، أنه فى عام 1767م لم يتجاوز ما استوردته الصين من الافيون 200صندق . وفى عام 1800م وصلت هذه الكمية إلى 2000 صندوق . فقد كانت أرباح هذه التجارة خيالية سواء للتجار البريطانيين ، أو للحكومة البريطانية ، أو للذين يقومون بتهريب الافيون . فتكلفة الصندوق الواحد من الأفيون ، ذى النوعية العالية ، كانت فى الهند بحدود 237 روبية . لكن سعره فى المزاد العلنى كان يصل إلى 2428روبية (عشرة أضعاف). وكان متوسط حجم الربح الذى يحققه التاجر بعد تهريبه يصل إلى 100دولار عن الصندوق الواحد . ولهذا استطاع عدد من تجار الأفيون الانجليز أن يتحولوا إلى أثرياء ويدخلوا دائرة (علية القو) فى بريطانيا . وكانت الضريبة التى تفرضها حكومة الهند البريطانية الاستعمارية تصل إلى 300٪ على قيمة الأفيون المصدر . ولهذا أصبحت حصيلة هذه الضريبة مورداً أساسياً للدخل الحكومى . يكفى هنا أن نعلم ، أن الإيراد المتحقق من هذه الضريبة قد وصل إلى أكثر من مليون جنيه استرلينى خلال عام واحد (فى عام 29/ 1830م) . أضف إلى ذلك حقيقة أخرى وهى أن الرواج الذى خلقته زراعة وتصنيع الأفيون بالهند قد أدى إلى زيادة القدرة الشرائية للهنود على شراء المنتجات البريطانية المصنعة ، وفى مقدمتها المنسوجات الانجليزية .

وهكذا استطاعت شركة الهند الشرقية البريطانية أن تحل مشكلة عجز الميزان التجارى لبريطانيا فى تجارتها مع الصين من خلال هذه التجارة الحقيرة ! فبعد أن كانت الشركة تضطر إلى دفع كميات هائلة من الدولارات الفضية للصين لتمويل واردات الشاى ، والحرير الخام منها، أصبحت – بعد حصولها على حق احتكار تصنيع وتجارة الأفيون فى الهند – تمول الشطر الأعظم من وارداتها من الصين من خلال إيرادات بيع وتصدير الأفيون للصين . وآنذاك ، نشأ مثلث عجيب للتعامل : إذ أصبح ثمن الشاى والحرير الذى تشتريه بريطانيا من الصين يدفع من خلال صادرات الهند من الأفيون إلى الصين . بل وتمكنت بريطانيا من خلال هذا المثلث الجهنمى للتعامل ، ان تحول عجزها التجارى مع الصين إلى فائض . وطبقاً لبعض الإحصاءات ، تمكنت بريطانيا أن تجعل ميزانها التجارى مع الصين يحقق فائضاً لصالحها بمقدار 807.8 ألف جنيه استرلينى خلال الفترة 1792م-1795م.

كان تزايد تصدير الأفيون الهندى إلى الصين ، مرتبطاً بالطبع بتزايد عدد المدمنين . فلم يعد إدمان هذا المخدر قاصراً على الأغنياء ، ورجال البلاط والإدارة ، وإنما اتسع الأمر

ليشمل أقساماً كبيرة من عامة الشعب . وما أن جاء عام 1835م حتى وصل عدد مدمنى الأفيون إلى أكثر من مليونى فرد صينى . وارتفع حجم الاستيراد السنوى من 5000صندوق فى عام 1821م إلى أكثر من 10000 صندوق فى عام 1831م .وقد ترتب على ذلك نتائج مدمرة للصين وشعبها !!

فمن ناحية أولى – ومع تعاظم استيراد الأفيون – انقلب حال الميزان التجارى مع بريطانيا ، إذ لم تعد قيمة ما تصدره الصين إلى بريطانيا من الشاى والحرير الخام والعقاقير يكفى لدفع كلفة الأفيون المستورد . وهكذا تحول الميزان التجارى لصالح بريطانيا . وأخذت الفضة تنساب بكميات كبيرة من الصين إلى بريطانيا . وبدأت الصين تعانى من عجز فى النقود الفضية التى ارتفعت أسعارها بشكل كبير بالمقارنة مع النقود النحاسية . وتشير بعض المصادر ، إلى أن الصين قد فقدت ما قيمته 25.2 مليون دولار فضى خلال الفترة 1823م-1834م . وليس يخفى ما أدى اليه ذلك من استنزاف الخزانة الصينية واحتياطياتها من المعادن النفيسة .

ومن ناحية ثانية ، علينا أن نتخيل حجم الدمار ، والتدمير الجسمانى ، والعقلى، والنفسى ، الذى لحق بشعب الصين من جراء إدمانه لهذه المادة المخدرة ، وأثر ذلك على عاداته وقيمه وسلوكه وعائلاته وإنتاجيته . كما كان لتوغل إدمان الأفيون بين الجنود وكبار الضباط ورجال الإدارة الصينية من تأثير تدميرى على الجيش وعلى الإدارة الحكومية .

ومن ناحية ثالثة ، فإنه لكى تتمكن شركة الهند الشرقية البريطانية من تسهيل عمليات تهريب الأفيون للداخل ، فقد عمدت إلى إفساد رجال الإدارة الحكومية من خلال الرشوة والهدايا . ومرت بذلك كثير من الصفقات ، وأحبطت جهود الحكومة فى حظر هذه التجارة.

وبالرغم من حجم التدمير الهائل الذى لحق باقتصاد الصين ، وبشعبها ذى الحضارة العريقة ، من هذه التجارة الحقيرة اللا إنسانية ، لم يعبأ رأس المال التجارى بالنتائج التى تمخضت عنها فى الصين . كان كل ما يهمه هو الأرباح ، والمزيد من الأرباح ، حتى ولو كانت على حساب تدمير شعب بكامله . وإزاء أنهار الأرباح المتدفقة من هذه التجارة زاد نَهم التجار وجشع المهربين . وأغرى ذلك الفرنسيين والأمريكيين للدخول فى تلك التجارة . وزادت قنوات التهريب ، وعدد السفن المحملة بالأفيون ، وزادت عمليات الرشوة والإفساد لرجال الإدارة الصينية .

ومع تفاقم حجم الكارثة التى لحقت بالصين ، ومع استفحال الأزمة المالية التى واجهتها حكومة تشينج بسبب استنزاف الاحتياطى النقدى ، وتناقص مصادر الدخل ، بالإضافة إلى حالة التدهور الجسدى والنفسى والعقلى الذى لحق بالشعب الصينى ، وفى غمار الحركة الشعبية المعادية للأفيون التى نشأت بسبب تفاقم الأوضاع المعيشية قامت السلطات الصينية بحظر هذه التجارة فى عام 1838م . فقام لين تشه شيوه ، أحد رجال الإدارة الصينية، وبناء على أوامر من الامبراطور الصينى بزيارة لميناء قوانجتشو فى مارس 1838م ترافقه قوة مسلحة للقبض على تجار الأفيون ، وأمر بإتلاف طرود الأفيون وسط احتفال شعبى مؤيد . وأعلن بكل حزم عن تصميمه على محاربة هذه التجارة . وأغلق متاجر الأفيون ، ودمر المخازن التى يخزن فيها ، كما أمر بتعزيز قوة السواحل ، وتشديد نقاط المراقبة لإفشال محاولات التهريب . كما طالب قبطان كل سفينة تجارية تدخل ميناء قوانجتشو بتوقيع تعهد بعدم إحضار الأفيون للصين مرة أخرى ، وأنه فى حالة خرق هذا العهد تصادر الحمولة وتوقع عقوبة الإعدام .

كان حظر تجارة الأفيون ، والإجراءات التى اتخذتها الصين فى سبيل ذلك ، حقاً سيادياً وطبيعياً ومشروعاً من جانب دولة دمرتها هذه المادة السامة المخدرة .

بيد أنه – ويالللدهشة – لما كانت تجارة الأفيون مصدر أرباح خيالية للتجار والمهربين ومصدر دخل هائل للحكومة البريطانية ، فقد رفضت بريطانيا هذا الحظر ، وما ترتب عليه من إجراءات ، ونظرت إليه على أنه يتعارض مع حرية التجارة ، تلك الحرية التى كانت قد تصاعدت مع نمو البورجوازية الصناعية ، ونُظر إليها على أنها بمثابة حق مقدس تستطيع بمقتضاه بريطانيا أن تتاجر فى أى شىء ، ومع أى بقعة من بقاع المعمورة .ولهذا فقد رفض تشارلز اليوت ممثل الحكومة البريطانية ، والمدير الاعلى للتجارة لدى الصين هذا الحظر ، وطالب قباطنة السفن بألا يوقعوا على التعهد الذى قرره لين تشه شيوه . لكنه فى ضوء تصاعد هذه الأزمة أمر التجار البريطانيين بتسليم ما لديهم من أفيون ووعدهم بالتعويض عن ذلك ، وطلب منهم مغادرة ميناء قوانجتشو.

وفى صدد تصعيد بريطانيا للقضية ، وتصويرها على أنها انتهاك من جانب الصين لحرية التجارة ، سارع تشارلز إليوت بالاتصال بالتجار والمهربين الأمريكيين الذين دخلوا حلبة هذه التجارة للحصول على تأييدهم ومؤازرتهم . كما حث حكومة بريطانيا على أن تشن حرباً على الصين . واستجابت الحكومة لذلك ، وقامت فئات كبيرة من البرجوازية الصناعية

والتجارية والمالية بحملة لجمع الأموال لتمويل العمليات العسكرية . وكانت (جمعية الهند الشرقية والصين) التى تأسست فى لندن من عضوية كبريات الشركات التى تربطها بالهند والصين مصالح ضخمة فى مجالات الاستيراد والتصدير ، والتمويل ، والنقل ، والشحن ، فى دأب مستمر لإشعال الرأى العام ، وحث الحكومة البريطانية على توجيه عدوانها العسكرى للصين . واتخذ مجلس الوزراء البريطانى فى أوائل اكتوبر 1840م قرار الحرب . وعبأت الحكومة قوة عسكرية بقيادة جورج اليوت ، وكان قوامها مكوناً من 16 سفينة حربية ضخمة، عليها 540 مدفعاً و 20سفينة نقل ، و4سفن بخارية مسلحة ، وأربعة آلاف مقاتل. وفى أوائل يونيو 1840م وصلت القوة إلى عرض البحر قبالة سواحل الصين (ساحل قوانغدونج) .

وتمخضت العمليات العسكرية التى تمت بعد ذلك عن هزيمة واضحة للصين - رغم المقاومة البطولية التى أبداها الشعب الصينى ضد هذا العدوان الأجنبى - واستولى الانجليز على كثير من الموانئ والمواقع والمدن الهامة ، مثل شنغهاى ، وهونج كونج التى طالبوا بتنازل الصين عنها . كانت الهزيمة دليل تفسخ وفساد النظام الامبراطورى ، وعدم قدرته على حماية أمن البلاد فى ظل حكومة تشنج التى أثبتت عجزها ، وعدم استعدادها للحرب رغم الأموال الهائلة التى ابتزتها من الشعب الصينى . وقد أعمل الانجليز كل صنوف القرصنة، والسلب على الأماكن والمدن التى احتلوها ، فأخذوا يسرقون المنازل والمعابد . كما أجبروا الشعب على دفع تعويضات باهظة عن الحرب على نحو ما جاء فى اتفاقية قوانجتشو للسلام التى وقعت فى مايو 1841م.

ومع تزايد توافد المزيد من التعزيزات الحربية البريطانية التى وصلت إلى الصين فى أغسطس 1842م ، وسعت بريطانيا من نطاق عملياتها العسكرية داخل الأراضى الصينية رغم ما أبدته حكومة تشنج من رغبة فى الاستسلام حتى تحصل على تنازلات كبيرة من الصين أثناء التفاوض . وبعد أن تمكنت بريطانيا من الاستيلاء على المزيد من المواقع والمدن والموانئ ، استجابت أخيراً لمطلب حكومة تشنج بالاستسلام بدون شروط .ووقعت فى 29 أغسطس 1842م (على ظهر السفينة الحربية البريطانية كورنوولز) شروط اتفاقية نانكينج التى سلبت الصين جانبا كبيراً من سيادتها وألحقت بها ضرراً شديداً . وها هى أهم بنود هذه المعاهدة :

1- ان تحتل بريطانيا جزيرة هونج كونج .

2- ان تدفع الصين تعويضات مالية كبيرة لبريطانيا على النحو التالى :

أ - 6 ملايين دولار فضى تعويضاً عن الأفيون البريطانى المصادر .

ب-12 مليون لتعويض نفقات الحرب .

جـ- 3 مليون دولار فضى ديونا مستحقا للرعايا البريطانيين على بعض التجار الصينيين .

3- أن تفتح الصين خمسة موانئ للرعايا البريطانيين ، وهى الموانى الهامة التى تعتبر كمنافذ لجميع المقاطعات الساحلية فى جنوب شرق الصين ، والسماح للبريطانيين بالإقامة مع عائلاتهم فى هذه الموانى فى مناطق سميت بمناطق الامتيازات الأجنبية ، على ان تكون مستقلة عن النظام الإدارى والقانونى الصينى .

4- تخفيض التعريفة الجمركية (فى حدود 5٪) على تجارة الاستيراد والتصدير ، ولا يجوز تعديل التعريفة إلا بالاتفاق بين الطرفين . وبذلك فقدت حكومة الصين مورداً مالياً هاماً، وفقدت حقها فى حماية إنتاجها الصناعى والزراعى والحرفى المحلى .

5- وضع نظام للحماية الأجنبية ، يتسنى بمقتضاه عدم خضوع البريطانيين للقوانين والمحاكم الصينية ، وبذلك انتهكت سلطة الصين القضائية ، وسمحت للبريطانيين بارتكاب أفظع الجرائم والأعمال دون محاسبة من الجانب الصينى .

6- منح بريطانيا شرط الدولة الأولى بالرعاية .

أما عن الافيون الذى أشعل حظر استيراده هذه الحرب العدوانية فلم يرد ذكره فى المعاهدة . ولكن المحصلة الحتمية لبنود هذه المعاهدة أفضت إلى أن تصبح تجارة الأفيون تجارة مشروعة . واضطرت الصين أن تعلن أنها لن تستجوب اية سفينة تجارية بشأن ما تحمله من سلع . وازدهرت تجارة الأفيون فى الصين بعد ذلك ازدهاراً عجيباً . ووصل متوسط الاستيراد إلى 70 ألف صندوق فى خمسينيات القرن التاسع عشر ، ووصلت قيمة الأفيون الذى استوردته الصين فى السنوت العشر التى تلت حرب الأفيون إلى مبلغ يتراوح ما بين 300-400مليون دولار فضى . وزاد نتيجة لذلك ، نزح المعادن النفيسة من الصين .

كما تمخضت سياسة حرية التجارة (أو الباب المفتوح) التى فرضت بقوة السلاح، عن فتح أسواق الصين للمنتجات الصناعية الأجنبية ، فتدهورت أحوال صناعة الغزل والنسيج، وبدأ اقتصاد الصين القائم على الاكتفاء الذاتى يتجه بشدة نحو التدهور . وزاد إفقار

الفلاحين واستغلالهم لكى يمولوا مدفوعات تعويضات الحرب ، وتفشى تعاطى الأفيون بينهم .

كانت معاهدة نانكينج نموذجا صارخاً للمعاهدات الجائرة بين القوى غير المتكافئة ، وتمخضت عنها مغانم كثيرة لبريطانيا . ولهذا فقد أذكت هذه المعاهدة شهية الدول الاستعمارية الأخرى للحصول على نفس الامتيازات ، والمغانم التى حصلت عليها بريطانيا . وهذا ما تحقق لفرنسا التى شنت بمؤازرة بريطانيا حرب الأفيون الثانية (1856م-1860م) ضد الصين . وتلا ذلك سيل من المعاهدات والامتيازات لكثير من الدول الغربية ، مثل المانيا وإيطاليا وهولندا والنمسا وبلجيكا والولايات المتحدة والدانمارك والمجر ... إلى آخره. وزاد التدخل الأجنبى فى شئون الصين ، وأصبح للأجانب حق التنقل داخل الصين ، وعدم خضوعهم للقوانين المحلية ، وفتح المزيد من الموانئ أمام السفن الاجنبية ... إلى آخره . وترتب على ذلك بروز شريحة محلية جديدة ، ارتبطت مصالحها ونفوذها بالتعاون مع الشركات الأجنبية ، والتجار الأجانب ، ووضعت نفسها فى خدمة الرأسمالية الأجنبية الغازية. وخلال ذلك أصبح الشعب الصينى يعانى من مرارة استغلال مزدوج : الاستغلال الإقطاعى القديم ، والاستغلال الرأسمالى الأجنبى الجديد . وهكذا تحولت الصين من مجتمع إقطاعى مستقل، إلى مجتمع شبه مستعمر وشبه إقطاعى ... وتنتقل الصين إلى مرحلة مليئة بالتناقضات الحادة التى أفضت إلى إشعال العديد من الانتفاضات والحركات الثورية ، والتى ستفضى فى النهاية إلى انتصار الثورة الاشتراكية فى الصين فى عام 1948م.

***

حقا ... ما أغرب التاريخ !

فحالة التوحش التى أبدتها الرأسمالية الغربية فى حرب الأفيون ضد الصين ، تتشابه اليوم مع حالة التوحش المعاصر الذى تبديه الرأسمالية الغربية اليوم فى تعاملها مع الدول النامية . ذلك أنه لئن كان الأفيون هو المدفعية الثقيلة ، و "حرية التجارة" هى البارود الذى وضع فى هذه المدفعية وهى توجه نيرانها لفتح أبواب الصين أمام الاستغلال الأجنبى ، فإنه يبدو لى، أن الديون الخارجية التى تورطت فيها هذه الدول النامية هى المدفعية الثقيلة ، و"برامج الإصلاح الاقتصادى" التى يفرضها صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى الآن ، هى البارود الذى يوضع اليوم فى تلك المدفعية وهى توجه ضرباتها لإعادة فتح مجموعة هذه البلاد فى وسط عالم شديد التأزم ، شديد التناقض ... وشديد التوحش أيضاً !!